



مصرف الإمارات المركزي يحدّد استجابة السياسات الأساسية للبنوك المركزية لتحفيز تعافي اقتصادات الأسواق الناشئة في مرحلة ما بعد الجائحة

أبوظبي (10 سبتمبر 2020): ألقى معالي عبدالحميد محمد سعيد الأحمد محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، الكلمة الرئيسية في الاجتماع الذي عقد عبر تقنية الفيديو يوم 9 سبتمبر 2020 لمحافظي البنوك المركزية بتنظيم من بنك التسويات الدولية. وقد شارك في الاجتماع محافظو بنوك مركزية من دول أخرى لمناقشة استجابة السياسات والتحديات متوسطة الأجل الناتجة عن جائحة كوفيد-19 في الأسواق الناشئة.

وفي مستهل كلمته، سلط معاليه الضوء على الدور المهم للبنوك المركزية في تخفيف تداعيات الأزمة على الاقتصاد وشدد على التوجهات المستقبلية في القطاع المصرفي والمالي التي برزت خلال الأزمة الحالية، لاسيما أهمية تعزيز التحول الرقمي في أعمال القطاع المصرفي وتقديم الخدمات المالية من خلال قنوات ومنصات جديدة. كما أشار معاليه أنه وبجانب الاستفادة من التحول الرقمي، يتوجب على الدول في الأسواق الناشئة العمل على معالجة الشمول المالي وضمان بقاء القنوات المصرفية التقليدية متاحة لأصحاب الهمم وكبار السن.

وناقش معاليه حاجة البنوك المركزية في الأسواق الناشئة إلى التفكير بشكل استراتيجي في مدى كفاية صلاحياتها وسلطاتها لمواجهة ومعالجة أزمات مثل وباء كوفيد-19، موضحاً أنّ السياسات المالية تخضع لقيود أكبر في هذه الأسواق، مما يستدعي تنسيقاً وثيقاً بشأن هذه السياسات بين السلطات المالية والنقدية.

كما تناول معاليه في كلمته أنه وبعد الإجراءات التنظيمية المؤقتة التي وضعت لدعم الاقتصاد خلال الأزمة، يجب على البنوك المركزية التركيز على العودة التدريجية للإجراءات التنظيمية الطبيعية ما قبل الجائحة، ونوه في هذا الصدد إلى أنه في مرحلة تعافي الاقتصادات فيما بعد الجائحة ضرورة التصرف بحذر لتجنب الهبوط الحاد في القدرات الائتمانية.

وختم معاليه كلمته مشيراً إلى أن البنوك المركزية بصفتها الجهة الرقابية، عليها أن تواصل تركيزها على مراقبة القدرة الائتمانية وتطبيق أفضل الممارسات الدولية مع السعي المستمر للابتكار من أجل مواصلة تعزيز الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد.

-انتهى-